: https://doi.org/10.25130/tjfps.v4i33.287

TJFPS
ISSUE 33

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic
Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

تداعيات العقوبات الاقتصادية الأمريكية على الاقتصاد الإيراني للمدة (2010-2020)

The repercussions of US economic sanctions on Iranian economy for the period (2020-2010)

م.م. فاطمة حسن جاسم [a] *
جامعة النهرين كلية العلوم السياسية [a]

Fatimah Hasan Jasim [a]
Al-Nahrain University, College of Political Science [a]

Article info.

Article history:
- Received 27 Sep. 2023
-Received in revised form 09 Oct. 2023
- Final Proofreading 03 Nov. 2023
- Accepted 18 Nov. 2023
- Available online 31 Dec. 2023

Keywords:
- Economic sanctions
- International Relations
- International Trade
- Diplomatic relations
- Economic impacts
- American sanctions
- Foreign Policy

©2023. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The economic sanctions imposed by the United States on the Iranian economy during the period from 2010 to 2020 are of utmost importance, These sanctions have had far-reaching implications on the Iranian economy, affecting various sectors, industries, and individuals, The aim of the study is to analyze and understand these implications and their impact on economic growth, investment, foreign trade, and unemployment indicators in Iran, The study will rely on the analysis of official economic data and reliable academic sources, with a focus on the period covered by the mentioned sanctions, this study reveal the ramifications of these sanctions and provide a more detailed understanding of their impact on the Iranian economy, which can contribute to informed decision-making regarding future economic policies in the country.

*Corresponding Author: Fatimah Hasan Jasim,E-Mail: fatima.hassan@nahrainuniv.edu.iq
Tel: xxx , Affiliation: Al-Nahrain University, College of Political Science.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام: 27 أيلول 2023
-الاستلام بعد التنقيح 9 تشرين الأول 2023
- التدقيق اللغوي 03 تشرين الثاني 2023
- القبول: 18 تشرين الثاني 2023
- النشر المباشر: 31 كانون الأول 2023

الكلمات المفتاحية:
- عقوبات اقتصادية
- العلاقات الدولية
- التجارة الدولية
- العلاقات الدبلوماسية
- تأثيرات اقتصادية
- العقوبات الأمريكية
- السياسة الخارجية

الخلاصة : تعد العقوبات الاقتصادية الأمريكية على الاقتصاد الإيراني خلال الفترة من 2010 إلى 2020 من المواضيع ذات الأهمية القصوى، وقد ترتبت على هذه العقوبات تداعيات واسعة النطاق على الاقتصاد الإيراني، تتمثل في تأثيرها على مختلف القطاعات والصناعات والأفراد، وتهدف الدراسة إلى تحليل وفهم هذه التداعيات وأثرها على النمو الاقتصادي، الاستثمار، التجارة الخارجية، ومؤشرات البطالة في إيران، ستعتمد الدراسة على تحليل البيانات الاقتصادية الرسمية والمصادر الأكاديمية الموثوقة، مع التركيز على الفترة المشمولة بالعقوبات المذكورة، وتكشف هذه الدراسة عن تداعيات هذه العقوبات وتوفر رؤية أكثر تفصيلاً لتأثيرها على الاقتصاد الإيراني، مما يمكن أن يساهم في صنع القرارات المستقبلية ذات الصلة بالسياسة الاقتصادية في البلاد.

المقدمة :

بات توظيف العقوبات الاقتصادية جزءاً رئيساً من منهج الإدارات الأميركية المتعاقبة، ووسيلة ضغط وإخضاع تمارسها في سياستها الخارجية، إزاء الدول التي ترى الولايات المتحدة بأنها دول غير صديقة لها، بل وتصفها أحياناً بدول مارقة وأخرى شريرة وأخيراً داعمة للإرهاب وفق توصيفها، وهذه العقوبات تتوزع على مروحة واسعة تطال مختلف المجالات والقطاعات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية وحتى الإنسانية، وتطال المؤسسات الحكومية وشركات القطاع الخاص والأشخاص، وأبرز ما فيها على الإطلاق هو حرمان الدول من عوائد صادراتها (الدولارية) وتقييد وصولها الى القنوات المالية والمصرفية العالمية، والأمر لا يقف عند هذا الحد بل أن العقوبات من الممكنة فرضها على الأشخاص والشركات والمصارف التي تتعامل مع هذه الدولة أو تلك، هذه العقوبات في الأغلب الأعم تكون مفروضة من دولة ما مثل (الولايات المتحدة الأميركية)، وطبيعياً فأن دول الاتحاد الأوربي تلتحق لتنفيذ هذه العقوبات، برغم أن هذه العقوبات لم تصدر وفق مسارات أممية وينطبق عليها القانون الدولي.

وتعد إيران من أكثر الدول التي تلقت عقوبات اقتصادية ومالية وتكنولوجية وتجارية في تاريخ العالم، من حيث زمنها الممتد من عام 1979 إلى 2023، فيما تعد روسيا من أكثر الدول تعرضاً للعقوبات من حيث

(العدد)، كما أن هناك دول أخرى طالتها العقوبات سواء أكانت أحادية أم أممية، من مثل العراق وأفغانستان وليبيا وسوريا وفنزويلا وكوبا ... الخ.

ويراد من هذه العقوبات تحقيق أهداف سياسية صرف لخدمة المصالح الأميركية، وإدامة هيمنتها على النظام الدولي، كدولة قائدة، وتعبر حالة التكثيف الأميركي للعقوبات كأداة لإدارة سياستها الخارجية، عن وهن وضعف في إمكاناتها الأخرى لتأكيد احاديتها القطبية، ومنذ الازمة المالية عام 2008، بدا واضحاً في محيط العلاقات الدولية ظهور تململ ومعارضة لهذا النهج، الذي بدأ يلقي بظلاله القاتمة على استقرار العالم وانسياب التجارة الدولية، وهو ما دفع الكثير من البلدان الى الرفض المعلن لها، بل وساهمت في دعم البلدان التي وقعت عليها العقوبات في التفلت منها، وهو ما أذن بظهور تحالفات غير مرئية لمقاومة منهج العقوبات الاقتصادية الذي تعتمده الولايات المتحدة وحليفاتها الغربيات.

وهذا البحث يولي الاهتمام الأكبر لحالة العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد الإيراني، وانعكاسها على الأوضاع الاقتصادية والإنسانية، وما يترتب عليه من تهديد لاستقرار المجتمع الإيراني ونظامه السياسي، ناهيك عن أن المواقف الأميركية والغربية قد غضت الطرف عن البرامج النووية الباكستانية والهندية، لمصالح استراتيجية كانت تتعلق بحالة الصراع مع الاتحاد السوفيتي، فيما يتم تبني العقوبات الاقتصادية ضد إيران لأسباب تتعلق بأمن إسرائيل، وكذلك ادعاء الولايات المتحدة بمحاولة إيران تهديد مصالحها في منطقة الشرق الاوسط، وبرغم الاتفاق النووي الذي أبرم مع إيران عام 2015، إلا أن إدارة ترامب الجمهورية انسحبت من الاتفاق وإعادة فرض العقوبات السابقة وزادت عليها.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال غير القول، بأن للعقوبات الاقتصادية مفاعيل تأثير كبيرة محبطة لتطور وتنمية أي بلد، مهما كانت درجة التقدم الاقتصادي فيه، فضلاً عما يعتمده من أساليب لتفادي تأثير هذه العقوبات، لكونها تطال إمكانات البلد الاقتصادية والمالية وتلحق ضرراً بالغاً بالسكان، من حيث مستويات المعيشة وإمكانية الحصول على احتياجاته، بجانب ارتفاع مستويات البطالة والفقر والتهميش.

أهمية البحث: تتبدى أهمية البحث من كون العقوبات الاقتصادية التي باتت حالة ملازمة للسلوك السياسي الخارجي الأميركي، إزاء مختلف الدول التي **(تعارض/ أو لا تنساق)** مع توجهاتها، وبرغم من فرض العقوبات الاقتصادية من طرف دولة واحدة وبعيداً عن القانون والشرعة الدولية، إلا أن الولايات المتحدة وبفضل حلفاءها وقوتها العسكرية والسياسية وهيمنتها على المؤسسات الدولية المختلفة بما فيها الاقتصادية

والمالية، تعمل على إكساب عقوباتها أطاراً دولياً، عندما تهدد الدول (بما فيه حلفاءها) والشركات والمصارف الدوليتين بضرورة تطبيق هذه العقوبات على الدول المستهدفة، بل وتعمل على توظيف عملتها (الدولار) التي هي عملة التجارة والتسويات الدولية، وجعلها أداة ضغط قصوى لتركيع هذه البلدان وجلبها إلى بيت الطاعة، أو أيصال الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلى درجة تفضي إلى حدوث اضطرابات، مما يتيح لها وحلفاءها التدخل وتوظيفها لصالح إسقاط النظم السياسية المطلوب الإطاحة بها عبر ما جرى تسميته بالثورات الملونة أو الربيع مثلما حدث في (الربيع) العربي.

إن جل ما أُريد تحقيقه من خلال العقوبات الاقتصادية ضد إيران طوال أكثر من أربعة عقود، هو إعادة هيكلة التوجهات الإيرانية لكي تنسجم مع التوجهات الأميركية أو اسقاط النظام القائم فيها، لهذا نلحظ أنها اعتمدت المستوى الأعلى من العقوبات الاقتصادية والذي سمته (الضغط الأقصى)، بغية تحقيق جزء من الأهداف المترتبة على فرض هذه العقوبات، ومن المناسب الاشارة إلى أن لهذه العقوبات تأثيراتها الكبيرة والمتعددة على الاقتصاد والمجتمع الإيراني، سواء في الآجل القصير أو المتوسط، لكون هذه العقوبات قد ساهمت في تأخير جهود التنمية التي من الممكن القيام بها.

الإشكالية: تتحدد مشكلة البحث في سؤال أساس هو **(هل كان للعقوبات الاقتصادية الأمريكية التي فرضت على إيران تأثيراً على أداء الاقتصاد الإيراني)**. فضلا عن جملة من التساؤلات الفرعية منها:

- ماهي العقوبات الأمريكية التي فرضت على الاقتصاد الإيراني ومديات تأثيرها؟
- ماهي الغاية من التوجه الأمريكي بالانسحاب من الاتفاق النووي؟

الفرضية: ينطلق البحث من فرضية أساسية قوامها **(إن العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على إيران، أثرت بشكل كبير في بنية الاقتصاد الإيراني بشكل خاص، وقيدت وصولها إلى الأسواق الدولية والقنوات المالية والمصرفية)**

أولاً: نشأة البرنامج النووي الإيراني ومراحل تطور

من المهم جداً الاشارة الى ان بداية القضية الأمريكية مع إيران ليست بالملف النووي، بل تعود الى عام 1953، حين قامت مخابرات الولايات المتحدة بقلب حكومة (محمد مصدق)*– المنتخبة ديمقراطياً– بسبب تأميمها للبترول الإيراني وتحديداً (شركة النفط الأنجلو إيرانية)، ذلك بعد (26) عام من بيع البترول الإيراني بأسعار قليلة من قبل شاه إيران، إذ كانت الولايات المتحدة تمثل أبرز الشركاء التجاريين لإيران وتحقق أرباحا عن طريق الاستثمارات في الشركات النفطية، لذا كانت الولايات المتحدة تتعامل مع إيران بحساسية بالغة لإدراكها أهمية إيران الاقتصادية والدور الذي تؤديه في مجال النفط والغاز[1].

1– مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني: لقد مر البرنامج النووي الإيراني بمراحل معقدة ومتشعبة اتسمت بتنوع الأحداث الدولية والإقليمية، التي اضطرت إيران من خلالها الإسراع في الحصول على المعدات والتقنيات النووية لإنتاج الطاقة النووية، ويمكن القول ان الانطلاقة الأولى البرنامج النووي كانت في زمن (محمد رضا بهلوي) وصاحبها تعاون دولي لمساعدة إيران في تشكيل الأرضية الأولى له، صاحبتها فترة زمنية تعرقل عبرها سير تطوير البرنامج وهي حقبة وصول (آية الله الخميني) وانطلاق الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، وما صاحبها بفترة قصيرة اندلاع الحرب (العراقية– الإيرانية) التي لم توقف طموحات إيران النووية، ساعدت هذه الظروف إيران على تطوير التقنيات والمعدات النووية الإيرانية وزيادة التوافقات الروسية والصينية تجاهها، فضلا عن انشغال الولايات المتحدة الأمريكية بقيام الحرب ضد العراق عام 1991 وكذلك حرب 2003، لكي تدرك الولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد مخاطر القدرات النووية الإيرانية خاصة بعد اكتشاف منشأتين نوويتين سريتين الأولى للتخصيب والثانية لصنع الماء الثقيل وتأكيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذلك عند زيارتها لإيران في شباط 2003[2]، لتبدأ مرحلة فرض العقوبات والتي انتهت

---

* محمد مصدق، انتخب نائب عن اصفهان في البرلمان الإيراني عام 1906، ووزيرا للمالية عام 1921، وزيراً للخارجية عام 1923، رئيساً لوزراء عام 1951، رئيساً للوزراء في إيران، أقيل من منصبه بعد صراع مع الشاه (رضا بهلوي) ووقوع الانقلاب على حكومته يوم التاسع عشر من آب/ أغسطس عام 1953. أنظر: ثورة مصدق، موقع انترنت متوفر على الرابط: https://www.marefa.org

[1] حسين مزهر خلف، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007، ص20.

[2] عامر عباس، البرنامج النووي الإيراني في ضوء القانون الدولي، (بيروت: منشورات زين الحقوقية، 2012)، ط1، ص 303-305.

بالتفاوض ومن ثم الاتفاق، دون اللجوء الى استخدام القوة والتهديدات العسكرية[1]، كما ان فرض العقوبات على إيران ليست بالجديدة بل بدأت منذ عام 2006، وفي عام 2010، صوتت الولايات المتحدة على توسيع العقوبات على إيران في الأمم المتحدة، واستمرت العقوبات بإعلان الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) فرضها من جديد، بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي[2].

2- الاتفاق النووي الإيراني المبرم في عهد (باراك أوباما) عام 2015: تم التوصل إلى الاتفاق النووي مع إيران، والمعروف باسم خطة العمل المشتركة الشاملة ((joint comprehensive plan of action [JCPOA]، في يوليو/ تموز 2015 بين إيران وقوى دولية بعد ما يقرب من 20 شهراً من المفاوضات، وبموجب الخطة اتفقت إيران والولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا والصين وروسيا وفرنسا المعروفة باسم (مجموعة 5+1) والاتحاد الأوروبي على رفع العقوبات الدولية المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني، مقابل الالتزام بشروط معينة فيما يخص البرنامج النووي[3].

دخلت الخطة حيز التنفيذ في كانون الثاني / يناير 2016، تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأدى ذلك إلى رفع العقوبات المفروضة على إيران والمتعلقة بتطوير الطاقة النووية[4]، وكان الانجاز الأكبر لهذه الاتفاقية يتمثل في:

أ- دخول إيران نادي الدول النووية في ظل برنامج سلمي واعتراف الامم المتحدة بها كدولة تمتلك قدرات نووية سلمية، إذ نجحت طهران في اقناع الدول الغربية بالموافقة على استمرار أنشطة منشآتها النووية والاحتفاظ بحقها في التخصيب، فضلاً عن حفظ البنى التحتية النووية دون المساس بأجهزة الطرد المركزي، واستمرار أنشطة البحث والتطوير فيما يتعلق بأجهزة الطرد الرئيسة والمتطورة مما يمهد لتحولها الى أحد أهم الدول المنتجة للطاقة النووية فضلا عن الاحتفاظ بحقها في دخول الأسواق العالمية وإلغاء جميع القيود على تصدير وتوريد المواد النووية.

---

(1) جون تشيبمان، رؤية استراتيجية لضمان أمن الخليج، في كتاب التطورات الاستراتيجية العالمية رؤية استشرافية، مجموعة باحثين، (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011)، ط1، ص186-187.

(2) وليد كاصد الزيدي، تطورات الأزمة بين الولايات المتحدة وإيران في عهد ترامب والخيارات المحتملة، مجلة مدارات إيرانية، العدد الأول، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، أيلول/ سبتمبر 2018)، ص66.

(3) علي رضا نادر، علي ج. سكوتن، جيمس هوبلر، التحديات الإيرانية أمام خطة العمل المشتركة الشاملة، منظور تحليلي، رؤى الخبراء بشأن قضايا السياسات الانية، منشورات مؤسسة راند، 2017، متوفر على موقع الانترنت:www.rand.org

(4) تشيس وينتر، أبرز نقاط الاتفاق النووي الإيراني، وكالة رويترز الاخبارية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت): https://www.dw.com/ar

ب- الغاء كافة أنواع الحظر الاقتصادي والمالي والمصرفي والنفطي، والافراج عن عشرات المليارات من الدولارات وامكانية ضخ كمية هائلة من السيولة في الأسواق الإيرانية جراء رفع العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على البنك المركزي الإيراني وشركة النقل البحري الإيرانية وشركة النقل النفطية والشركات التابعة لها، والخطوط الجوية الإيرانية والمؤسسات والمصارف، فضلا عن دخول الشركات الإيرانية في الأسواق العالمية والقطاعات التجارية والتقنية والمالية وقطاعات الطاقة.

يمكن القول على الرغم من ان الاتفاق النووي لم يكفل لإيران اجتياز الكثير من الأزمات المالية إلا بشكل محدود، لكن يعد مؤشرا جيدا لإنعاش الاقتصاد الإيراني [1].

3- **الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي:** عند وصول (دونالد ترامب) الى السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية في 2017، تبنى طروحات متشددة انطلاقاً من هدف أساس يتمثل بالشعار الذي طرحه (أمريكا أولاً)، وتبنى سياسات متشددة تجاه كوريا الشمالية والصين وبشكل أكثر حدية مع إيران للحد من السلوك الإيراني الذي لا يخدم السياسة الأمريكية، لذا تبنى موقف رافض للاتفاق النووي مع إيران إذ ينظر الى الابقاء على الاتفاق مقابل الغاء العقوبات أو تخفيفها سيحقق فوائد كبيرة لإيران دون أن تفي هي بالتزاماتها طول مدة الاتفاق، أي أن الاتفاق سيؤخر من البرنامج النووي الإيراني ويوفر لها الوقت لامتلاك السلاح النووي مستقبلاً [2]،

وقد أعلن (ترامب) في 8 آيار/ مايو 2018، رسمياً خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران، وانه سيتم فرض أعلى مستوى من العقوبات الاقتصادية عليها، ولم تؤيد الدول التي توصلت لهذا الاتفاق- مجموعة 5+1- قرار الانسحاب الأمريكي، إذ أعلنت فرنسا وألمانيا وبريطانيا ان قرار مجلس الأمن مازال اطار قانوني دولي ملزم لحل النزاع، وأعلنت روسيا عن عواقب سيئة لأي اجراء يهدف لخرق الاتفاق النووي، وأكدت الصين على أنه يجب الالتزام بنهاية الاتفاق من قبل جميع الاطراف، أما الاتحاد الأوربي

[1] عامر هاشم عواد، مستقبل الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران وتأثيراتها الاقليمية، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد (2)، (بغداد: مركز الدراسات الاقليمية، جامعة بغداد, 2016)، ص74-78.

[2] حسين مشتت، هيثم كريم صيوان، الادارة الأمريكية الجديدة ومستقبل الاتفاق النووي الإيراني بين مشهدي الالغاء وتشديد العقوبات الاقتصادية، بحث منشور في مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (60)، (بغداد: 2017)، ص1-2.

أعرب عن تصميمه على الحفاظ على الاتفاق، وهنالك بعض الدول التي أيدت الانسحاب الأمريكي من الاتفاق مثل (إسرائيل) والمملكة العربية السعودية[1].

ثانياً: العقوبات الاقتصادية على إيران

مرت العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران بمراحل وأشكال عدة، وهي تتوزع ما بين العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة بمفردها، وعقوبات تم فرضها عن طريق مجلس الأمن، وعقوبات اقتصادية اشترك الاتحاد الأوربي مع الولايات المتحدة في فرضها، والتي تم رفعها بعد الاتفاق النووي عام 2015، لتأتي عقوبات اقتصادية مشددة عام 2018 والتي سيتم توضيحها تالياً: [2]

1- **العقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد إيران عام 2018:** استؤنفت العقوبات الاقتصادية على إيران وجاءت على حزمتين:

الأولى: طبقت في السابع من أغسطس 2018، ووفقاً لوزارة الخزانة الأميركية شملت:

أ- حظر شراء الدولار الأميركي على النظام الإيراني، وإدراج (25) مصرفاً إيرانياً في قائمة سوداء فرضت عليها عقوبات، ما دفع (نظام سويفت)* ان يوقف التعامل معها وهذا تسبب في عرقلة التجارة بين إيران والعالم، وبهذا شملت قطاعات الشحن والتأمين والبنوك في إيران[3].

ب- فرض قيود على قطاع صناعة السيارات، وتجارة الذهب والمعادن الثمينة في البلاد.

ت- منع طهران أيضا من الحصول على الحديد والألمنيوم لصناعاتها، وإجراء المعاملات التجارية الهامة التي تعتمد على الريال الإيراني في البيع أو الشراء، فضلا عن عقوبات مماثلة تمتد إلى الحسابات البنكية التي تحتفظ بمبالغ كبيرة من الريال الإيراني خارج إيران.

ث- سحب تراخيص صفقات مع شركات طيران مدنية في ايران، في مقدمتها الصفقتان الأهم مع شركة بوينغ الأميركية وإيرباص الفرنسية.

---

[1] مثنى علي المهداوي، العلاقات الإيرانية الأمريكية بعد الاتفاق النووي، مجلة العلوم السياسية، العدد (56)، (بغداد: كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، العراق، كانون الأول2018)، ص91-92.

[2] Tawfeeq, Saif Nussrat, Karrar Noori Hammed, and Jumana Khaldon Saadoun. "The role of US financial institutions in the international economic sanctions mechanism." Tikrit Journal For Political Science 4.26 (2022): 124.

* نظام سويفت للتحويلات المالية والمعاملات بين البنوك، مقرّه بروكسل.

[3] شيماء معروف فرحان، السياسة الأمريكية تجاه إيران في عهد ترامب، مجلة مدارات إيرانية، العدد (3)، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، آذار، مارس 2019)، ص136.

الحزمة الثانية: بينما كان القطاع المالي للنظام الإيراني يعاني تحت عقوبات أغسطس، فإن حزمة ثانية في نوفمبر كانت أشد وأقوى، إذ وضعت قطاع الطاقة في مرماها، وسعت هذه الحزمة من العقوبات الى:

أ- الحد من صادرات النفط الإيرانية، في إطار خطة وضعتها الإدارة الأميركية للوصول بالصادرات النفطية الإيرانية إلى المستوى صفر.

ب- ايقاف مؤسسات الموانئ والأساطيل البحرية الإيرانية، لتقلص من قدرة إيران على متابعة أنشطة تهريب السلاح إلى الدول المجاورة من أجل زعزعة استقرارها[1].

2- **آثار وتداعيات العقوبات الأمريكية عام 2018 على إيران:** تنقسم آثار وتداعيات العقوبات الأمريكية 2018، المفروضة على إيران الى مجالين: قسمين: التداعيات الخارجية المتعلقة بارتباطات الدول بإيران عبر الاتفاقيات والعقود والاستثمارات المتبادلة بين الطرفين، والتداعيات الداخلية المتعلقة بالاقتصاد الإيراني.

المجال الخارجي أو التداعيات الخارجية: شكل صدور قرار ترامب القاضي بالانسحاب من الاتفاق النووي في 9 مايو/ أيار حدوث صدمة أولية في الأسواق العالمية، عنونت "بلومبيرغ" ترامب ينسحب من الاتفاق النووي الإيراني ليُدخل المنطقة في مزيد من الغموض، إذ كان من المتوقع أن يسهم الانسحاب في تنامي مخاطر الصراع في الشرق الأوسط، وغموض إزاء الإمدادات العالمية والمصالح التجارية ومصير الاتفاقيات الموقعة بين دول العالم من جهة وإيران من جهة أخرى، وأنهاء حالة الترقب التي كانت سائدة في الأسواق، واضافة أزمة جديدة إلى جانب الأزمات العالقة والمعقدة في المنطقة، وبالفعل فرضت وزارة الخزانة الأمريكية في10 من مايو/أيار عقوبات على ثلاثة كيانات إيرانية و 6 أفراد مرتبطين بفيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني. وترتب على اعادة فرض العقوبات الاتي:

أ- أفرز قرار الانسحاب انخفاض في أسهم الشركات المنكشفة على إيران، والتي تربطها بها علاقات تجارية ومصالح متبادلة، كما حصل مع أسهم شركة إيرباص الأوروبية لصناعة الطائرات ورينو وبيجو الفرنسيتين لصناعة السيارات، فضلا عن الشركات الألمانية والإيطالية.

ب- في قطاع النفط، ارتفع خام غرب تكساس بمعدل (1.70%) ليصل سعر البرميل الى(70.24) في يوم الانسحاب، فضلاً عن ارتفاع خام برنت أيضا ليصل إلى (77.12)، وتعد هذه الأسعار الأعلى في

[1] صيف طويل في طهران.. تعرف على العقوبات الامريكية، أبو ظبي- سكاي نيوز عربية، 6 آب/ أغسطس 2018، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت): https://www.skynewsarabia.com/world/1170876

مستويات النفط الخام منذ أواخر 2014، وسبب ذلك هو الخوف من التأثير على صادرات إيران النفطية، والتي تعد ثالث أكبر مصدّر للخام داخل منظمة أوبك بعد السعودية والعراق، عادة ما تعود الأسعار إلى الهدوء بعد مضي أيام معدودة من السبب الذي أدى إلى ارتفاعها، لكن في حالة مثل فرض العقوبات على ثالث أكبر منتج للنفط في منظمة أوبك، أن الأسواق تشهد تثبيتاً لمستويات الاسعار المرتفعة، والارتفاع أكثر في حال فشل الدبلوماسية الإيرانية في التواصل بفعالية مع الأطراف الأخرى الداخلة في الاتفاق.

المجال الداخلي أو التداعيات الداخلية: مما لا شك فيه أن إعادة فرض العقوبات الأمريكية عام 2018 على الاقتصاد الإيراني، كان له وقع سلبي على مختلف القطاعات الاقتصادية والإنسانية، بسبب أن الاقتصادات الريعية أو شبه الريعية تكون حساسة جداً إزاء العوامل الخارجية، والتي تنعكس بوضوح على الاداء الاقتصادي

أ- **نمو الناتج المحلي الاجمالي GDP:** عاود الاقتصاد الإيراني النمو في العام التالي لتنفيذ الاتفاق النووي وارتفع معدل النمو الى (12.5%) في عام 2016، لكن جزءاً كبيراً من هذا النمو الاقتصادي عُزي بالدرجة الأولى الى قطاع النفط والغاز، وفي عام 2017 انخفض معدل نمو مرّة أخرى الى نحو(3.7%) ما أدى إلى إشعال مشاعر الغضب واندلاع الاحتجاجات، بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية، وبعد أن أعادت الولايات المتحدة فرض العقوبات والتي أدت الى توقف الاستثمارات الأجنبية والاضرار بصادرات النفط، انكمش النمو مرة أخرى بنسبة (-1.5%) في عام 2018، وقد توقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد الإيراني بنسبة (6%) في عام 2019، لكن هذه التقديرات سبقت القرار الأمريكي أنهاء مدة ستة شهور منحت لبعض الدول لشراء النفط الإيراني.

ب- **التضخم:** يكون التضخم هنا نتيجة طبيعية بعد انهيار العملة، ووفقاً لمركز أبحاث البرلمان الإيراني، فإن كل (10%) من زيادة سعر الدولار زاد التضخم بنسبة (2%)، وبناء على ذلك كان ينبغي أن يتوقع الاقتصاد الإيراني معدل تضخم يبلغ (40%)، مدفوعاً بزيادة هائلة لسعر الدولار قدرها (200%)[1]، وفي الواقع تجاوزت معدلات التضخم هذه النسبة إذ وصلت الى (47.8%) في عام 2018.

ت- **البطالة:** فيما قامت إيران بحملة منظمة في عديد من وسائل الإعلام التابعة لها، وتشككم في مصداقية الأرقام الدولية بشأن أداء الاقتصاد الإيراني، يشير تحليل الأرقام الرسمية عن الوضع المزري الذي وصل له

[1] صالح حميد، بالأرقام كيف ستتضرر ايرا ن من الجولة الأولى من العقوبات، العربية. نت، 6/ أغسطس 2018، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت): **http://eliasbejjaninews.com/archives/66578/%D8%A8% /**

الاقتصاد الإيراني، فآخر الإحصاءات الرسمية تشير إلى أن معدل البطالة بلغ (14.3%) مقابل نسبة تضخم تقدر بنحو (27.7%).

مؤشرات أداء الاقتصاد الإيراني في ظل العقوبات الاقتصادية الأمريكية

السنوات	النمو الاقتصادي %	معدل التضخم %	معدل البطالة %	نسبة عجز الموازنة الى الناتج الإجمالي %	نسبة الدين الحكومي الى الناتج الإجمالي %
2010	5.7	19.8	13.5	2.6	11.7
2011	3.1	20.6	12.3	0.7	8.9
2012	7.7-	41.3	12.1	0.2-	12.1
2013	0.3-	19.6	10.4	0.8-	10.7
2014	2.3	16.2	10.6	1.1-	11.8
2015	1.6-	8.4	11	1.7-	38.4
2016	12.5	11.8	12.4	2.2-	47.5
2017	3.7	8.3	11.8	1.7-	39.5
2018	1.5-	47.8	12.8	2.7-	44.2
2019	3.6-	27.7	14.3	1.9-	39.3
2020	3.3	30.6	9.7	2.4	

المصدر: فراس عباس هاشم، استراتيجية العقوبات الأمريكية تجاه إيران: المحددات ومجالات التأثير، مجلة مدارات إيرانية، المجلد (2)، العدد (7)، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، مارس 2020)، ص67.

2-https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2020

3- https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?end=2020

للحكم على الأداء الاقتصادي الكلي لإيران وبتتبع المؤشرات الموضحة في الجدول، نجد ان وضع المؤشرات الاقتصادية جيداً خلال عام 2016، أي بعد تطبيق الاتفاق النووي إذ كان مدفوعا بعودة الصادرات النفطية والاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية، بينما شهد تراجع عام وواضح عام 2017، ما أدى الى تراجع الاحتياطي الأجنبي وهروب رأس المال المحلي، وبذلك فقد تسببت الصدمات الخارجية خاصة (العقوبات) وتقلب أسعار السلع الأولية في ركود استمر لعدة سنوات حتى عامي (2019– 2020)، وقد شكل هبوط صادرات النفط ضغطاً كبيراً على المالية الحكومية، فضلاً عن دفع التضخم إلى التزايد، ما أدى إلى انخفاض القوة الشرائية للأسر الإيرانية، وفي الوقت نفسه لم يكن خلق فرص العمل كافياً لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الشباب والمتعلمين الملتحقين بسوق العمل[1].

ث– نسبة عجز الموازنة إلى الناتج الاجمالي: يسير عجز الموازنة العامة في اتجاه تصاعدي منذ عام 2014، بسبب نقص الإيرادات، ويرجع ذلك لصعوبة تحصيل المستحقات المالية لصادرات النفط، وذهاب الجزء الأكبر من نفقات الموازنة إلى النفقات التشغيلية بدلاً من الانفاق الاستثماري، مما دفع الى زيادة معدلات البطالة.

ج– نسبة الدين الحكومي الى الناتج الاجمالي: تزايد الدين العام الخارجي من (10.7%) عام 2013، الى نحو (47.5%) عام 2016، على الرغم من اتجاه الدين الخارجي الى الزيادة لكنه لا زال بعيداً عن المستويات الخطرة، لكنه يتسبب في زيادة الضغط على أسعار الصرف الأجنبية عندما تُدفع فوائد الدّين للمستفيدين[2].

ح– **العملة:** تزامن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي وعودة العقوبات الأمريكية الى حدوث تدهور في سعر صرف التومان الإيراني إزاء الدولار، بعد أن بدأ البنك المركزي الإيراني بخفض تدريجي لقيمته للتعويض عن التضخم المرتفع في إيران، ولكي تكون الصادرات أكثر قدرة على المنافسة، وأشارت بيانات البنك المركز الإيراني الى هبوط سعر العملة المحلية إلى نحو (42,900) تومان مقابل الدولار الواحد عام 2018، بعد أن كان (32) ألف في العام السابق، وقد خسر التومان (25%) من قيمته خلال ستة أشهر فقط، كذلك أغلقت الحسابات المصرفية الضخمة للأشخاص المستثمرين في سوق الصرف،

---

[1] مجموعة البنك الدولي، إيران نظرة عامة، تاريخ الاطلاع والتوثيق 2023/4/26، متوفر على:
https://www.albankaldawli.org/ar/country/iran/overview

[2] أحمد شمس الدين ليلة، اقتصاد إيران والاتفاق النووي.. تقييم الأداء وسيناريوهات المستقبل وخيارات النظام، دراسة تحليلية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، متوفر على: https://rasanah-iiis.org

ويمكن ذكر أن قيمة التومان كانت تساوي (10) الاف مقابل الدولار الواحد في عام 2010[1]، وهذا يفسر تراكم تأثير العقوبات الاقتصادية على قيمة العملة الإيرانية، وبهذا تكون العملة فقدت قيمتها بالفعل مقابل الدولار بسبب حالة عدم اليقين التي تنتاب الوضع في إيران.

انتاج النفط الإيراني (مليون/ برميل يوميا)

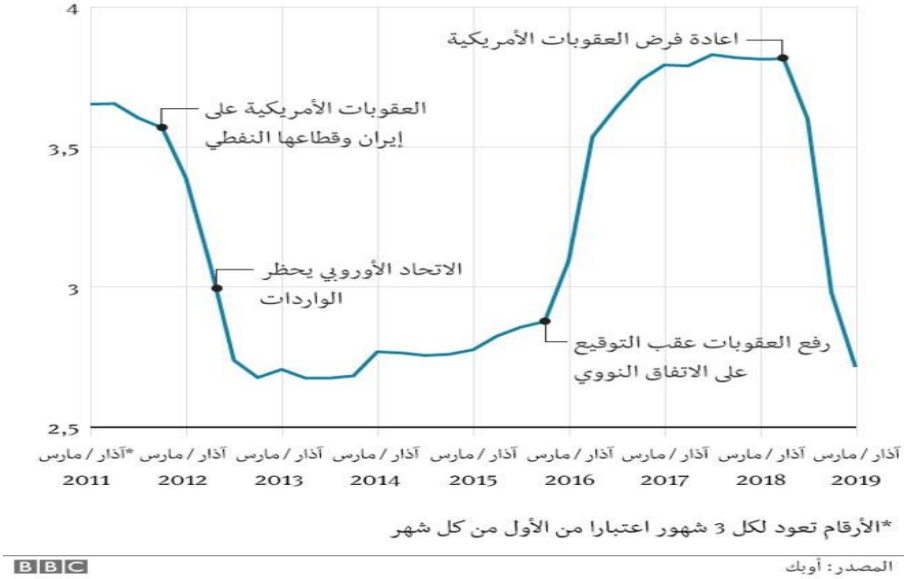

المصدر: العقوبات على إيران: ستة مخططات تظهر مدى تأثيرها، 3 آيار/ مايو 2019، شبكة المعلومات الدولية(الانترنت): https://www.bbc.com/arabic/middleeast-48138081

خ- **تأثر قطاع النفط:** ارتفع انتاج إيران من النفط بعد الاتفاق النووي الى نحو (4) مليون برميل يومياً، لكن مع بداية العقوبات انخفض الانتاج الى نحو مليون ونص المليون برميل يومياً، وهذا جعل طهران أمام تحد كبير في الحصول على عوائد النفط [2]. لقد تأثرت صادرات إيران النفطية بشكل كبير، وعلى الرغم من وصف وزير النفط الإيراني (بيجين زنغنة) لإحصاءات حجم صادرات النفط على أنها معلومات حربية غير مسموح الإفصاح عنها، لكن أحدث التقارير التي كشفتها شركات تتبع السفن عن تقدير حجم صادرات النفط الإيراني بنحو (100) ألف برميل في اليوم، وفي أعلى معدل يصل إليه حجم الصادرات هو (300) ألف برميل في اليوم، وذلك في تموز/ يوليو 2019.

[1] ندى علي، الاقتصاد الإيراني: بين انهيار العملة والعقوبات الخانقة، شبكة النبأ المعلوماتية، 24 شباط/ فبراير 2018، متوفر على: https://annabaa.org/arabic/economicreports/14333

[2] علي طارق الزبيدي وآخرون، التقرير السياسي: التنمية في إيران بين المقاومة والممانعة، مجلة مدارات إيرانية، المجلد (2)، العدد (5)، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، أيلول/ سبتمبر 2019)، ص38.

صادرات النفط الإيراني لثمان دول استثنيت من العقوبات

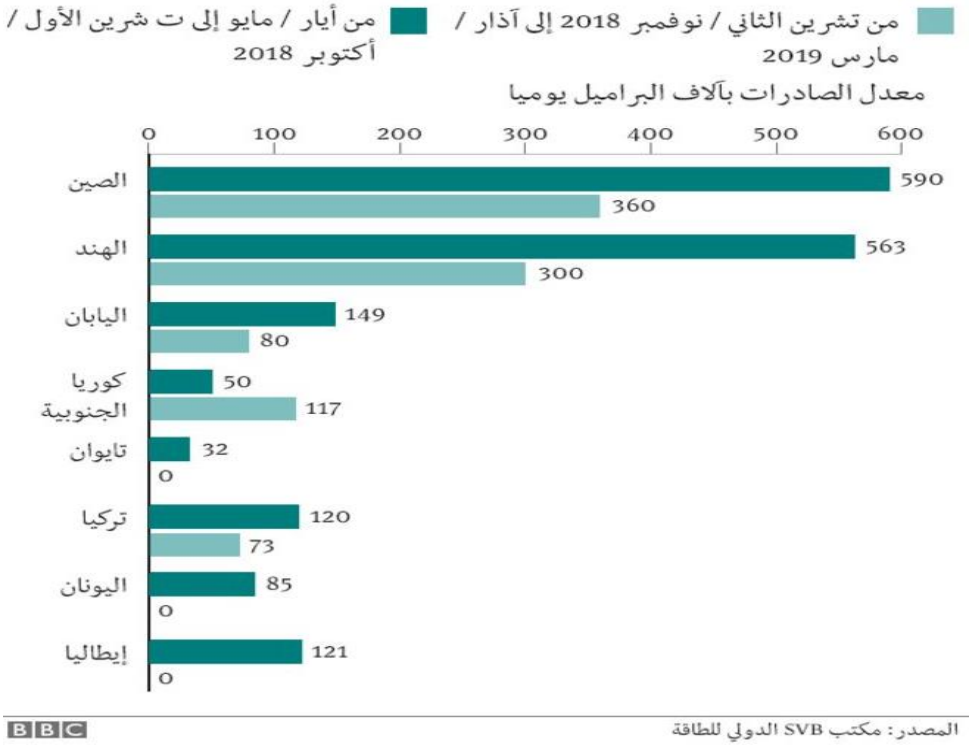

المصدر: العقوبات على إيران: ستة مخططات تظهر مدى تأثيرها، 3 آيار/ مايو 2019، شبكة المعلومات الدولية(الانترنت): https://www.bbc.com/arabic/middleeast-48138081

في حين أن تقديرات شهر حزيران/ يونيو من العام نفسه تشير إلى أن صادرات النفط تراوحت بين (300-500) ألف برميل في اليوم، وهو ما يؤكد التراجع المستمر والسريع لصادرات النفط، التقديرين يمثلان وضع سيء للاقتصاد الإيراني إذا ما قورن بصادرات تجاوزت (2.5) مليون برميل يومياً عام 2017، أي قبل الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي في آيار/ مايو2018، وقد كشفت تقارير الجمارك الصينية عن انخفاض يقدر بنحو (60%) لواردات النفط الإيراني بين شهري حزيران/ يونيو 2018 وتموز/ يوليو من العام نفسه، باستيراد نحو (200) ألف برميل في اليوم، بينما كان معدل الاستيراد قبل فرض العقوبات يقدر بنحو (700) ألف برميل في اليوم[1].

كما أن الولايات المتحدة منحت ثمان دول استثناء من العقوبات لشراء النفط من إيران، وهذه الدول هي الصين، الهند، اليابان، كوريا الجنوبية، تايوان، تركيا، اليونان وإيطاليا، كما نص قرار الاستثناء السماح لمصارف هذه الدول بمواصلة العمل مع البنك المركزي الإيراني بشرط أن تقلل اعتمادها على شراء النفط

[1] تقرير الحالة الإيرانية يوليو 2019، نافذتك على إيران من الداخل والخارج، (المعهد الدولي للدراسات الإيرانية)، ص16.

الإيراني، فانخفضت الصادرات النفطية وأوقفت كل من تايوان واليونان وإيطاليا شراءها النفط الإيراني، بينما خفضت أكبر دولتين يستوردان كميات النفط من إيران وهما الصين والهند.

د-**تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية:** ارتكز جزءاً من ضغط العقوبات الاقتصادية على دفع الحكومات والشركات حول العالم الى عدم التعامل مع طهران، إذ من الصعب على أي دولة أو مستثمر فردي أن يغامر ويستثمر في إيران مع غياب اليقين السياسي والمخاطر الناجمة عن العقوبات الأمريكية، ولم يتأخر رد فعل الشركات حول العالم حيال تلك العقوبات بل ومنذ الإعلان عن اقتراب سريانها.

د- التجارة: انعكس تأثير العقوبات الاقتصادية سلبياً على تراجع حجم التجارة بين إيران و بعض الدول، خاصة الصين بنسبة (6%) من (37) مليار دولار في عام 2017، الى (35) مليار دولار عام 2018، وكذلك أوربا التي كانت نسبة التراجع في التجارة معها أكبر شكلت نحو (12%) في عام 2018، إذ أصبحت بقيمة (20.7) مليار دولار بعد أن كانت (23.6) مليار دولار في عام 2017، لكن حجم التجارة قد نما مع دول أخرى مثل العراق وتركيا خلال عام 2018[1]، فأصبحت إيران الشريك التجاري الأول مع العراق، لاسيّما مع زيادة موارد العراق المالية المتأتية من تصدير النفط، وتنشيط السياحة الدينية [2]، إذ كان العراق في عام 2019 ثاني أكبر مستورد للسلع والخدمات الغير نفطية من إيران.

[1] فراس عباس هاشم، استراتيجية العقوبات الأمريكية تجاه إيران: المحددات ومجالات التأثير، مصدر سبق ذكره، ص68.

[2] دريد شدهان محمود، غزوان جبار محمد، التحول في العلاقات العراقية –الإيرانية بعد العقوبات الأمريكية على طهران، مجلة مدارات إيرانية، المجلد الأول، العدد (2)، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، كانون الأول/ ديسمبر 2018)، ص156.

شركات عالمية خرجت من السوق الإيرانية

نماذج شركات عالمية قررت الخروج من السوق الإيرانية	المجال
جنرال إلكتريك الأمريكية	صناعات متعددة
بوينغ الأمريكية	طائرات
توتال الفرنسية	طاقة
فولكسفاغن الألمانية	سيارات
ميرسك الهولندية	نقل بحري
MSC السويسرية	نقل بحري
تورم الدنماركية	تأمين حاويات
إلياتز الأوروبية	خدمات مالية وتأمين
إيني الإيطالية	طاقة
PGING البولندية	طاقة
أوبر بنك Ober bank النمساوي	خدمات مالية
DZ bank الألماني	خدمات مالية

المصدر: أحمد شمس الدين ليلة، اقتصاد إيران والاتفاق النووي.. تقييم الأداء وسيناريوهات المستقبل وخيارات النظام، دراسة تحليلية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، شبكة المعلومات الدولية (الانترت): https://rasanah-iiis.org

والتي شكلت نحو (9) مليار دولار، اما في عام 2020 بلغ التبادل التجاري وبضمنه الغاز والكهرباء بين إيران والعراق نحو (13) مليار دولار[1].

اتجهت ايران الى اتباع بدائل لمواجهة العقوبات الأمريكية كالبحث عن سبل لتسويق المنتجات النفطية، فحين طالبت الولايات المتحدة الأمريكية شركات النفط العالمية بعدم استيراد النفط الإيراني- التعامل هنا سيكون موقوفا مع الحكومة- طرحت إيران على الفور فكرة إقحام قطاع النفط في البورصة، وإدخال القطاع الخاص على خط التوريد، أي انها تستطيع القيام بعمليات بيع وتصدير أيضا، ولكن عبر وسطاء هم رجال أعمال، وبذلك يكون إيجاد بديل بشكل أسرع للحصول على العملة الصعبة[2]، وقد تم بيع (280) ألف برميل من أصل مليون برميل نفط خام تم عرضها بقيمة (74.85) دولار للبرميل أي أقل من (4) دولارات

[1] فرهاد وفائي فرد، العلاقات التجارية بين العراق وإيران (المتطلبات والفرص)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، تاريخ النشر 2020/11/26، بتاريخ 2023/4/30، متوفر على: https://www.bayancenter.org/2020/11/6474/

[2] محمد عبد الجواد، إيران لديها طرق بديلة لمواجهة العقوبات الأمريكية، موقع اقتصاديون، 2018/7/1، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت): https://burathanews.com/arabic/economic/334444

من السعر الأولي الذي كان (79.16) دولار للبرميل بسبب العروض المحدودة منذ بدء التداول، ولم يكشف عن هوية المشترين من خلال الوسطاء.

وقد ذكر رئيس هيئة البورصة والأوراق المالية (شاهبور محمدي) أن هوية المشترين ستبقى سرّية[1]، لكن هذه الطريقة- بيع النفط في البورصة- لم تستمر طويلاً، ويمكن أن تكون هناك عدة عوامل تسببت في فشل عرض النفط في البورصة، منها عدم قدرة القطاع الخاص على التسويق والنقل، وتأمين وبيع النفط، أو بسبب عدم شفافية سوق الطاقة في إيران[2].

الخاتمة

لا يمكن عزل موضوع العقوبات وتشديدها بين الحين والأخر أو رفعها جزئياً، ثم إعادة فرضها، وهذا يرتبط بالقراءة الاستراتيجية الأميركية لمنطقة الشرق الأوسط، مع الحرص على مصالح وأمن إسرائيل بالدرجة الأساس، وقد صممت هذه العقوبات لتطال كل مفاصل الاقتصاد وحياة الشعب الإيراني، على الرغم من قبول إيران لكل الشروط التي تم الاتفاق عليها لحل إشكالية الملف النووي، وانسحاب أميركا من الاتفاق، والذي تم التصديق عليه من قبل مجلس الأمن. كل التأثيرات لرفع العقوبات عن إيران ثم إعادة فرضها تفسّر سبب عدم الثقة بين إيران والغرب، إذ طالما كانت الولايات المتحدة توظف العقوبات الاقتصادية كورقة ضغط للتعامل مع الملف الإيراني.

الاستنتاجات

1- لقد تضاعفت مشكلات إيران الاقتصادية بسبب تراجع قيمة عملتها (التومان).

2- سوء الإدارة في الاقتصاد الإيراني، وانتشار الفساد وارتفاع معدلات التضخم، أدى إلى قيام احتجاجات منتظمة ضد الحكومة، وهو ما وجد صداها لدى الدول الغربية التي ساندت حركات الاحتجاج.

3- إن السبب الرئيس لفشل تحقيق تسوية سلمية للقضية النووية الإيرانية، هو رغبة أميركية – أوربية – إسرائيلية لإجهاض المشروع النووي الإيراني حتى وأن كان سلمياً.

4- بعد الانسحاب الأميركي أمنت الصين وروسيا في مجلس الأمن عدم فرض عقوبات أممية.

5- السنوات الطويلة من العقوبات وفرت لإيران قدرات وخبرة في مجال الالتفاف على العقوبات، عندما خلقت شبكة معقدة من الوسطاء لبيع نفها سوق النفط العالمي.

---

[1] م. ك، إيران تلجأ إلى بيع النفط في البورصة هرباً من العقوبات، نون بريس، 29 تشرين الأول/ اكتوبر 2018، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت): https://www.noonpresse.com

[2] فشل إيران في تسويق نفطها عبر البورصة المحلية، إيران اينترنشنال، 22 كانون الثاني/ يناير، 2019، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت): https://iranintl.com/ar

قائمة المصادر:

1- حسين مزهر خلف، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007.
2- عامر عباس، البرنامج النووي الإيراني في ضوء القانون الدولي، (بيروت: منشورات زين الحقوقية، 2012)، ط1.
3- جون تشيبمان، رؤية استراتيجية لضمان أمن الخليج، في كتاب التطورات الاستراتيجية العالمية رؤية استشرافية، مجموعة باحثين، (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011).
4- وليد كاصد الزيدي، تطورات الأزمة بين الولايات المتحدة وإيران في عهد ترامب والخيارات المحتملة، مجلة مدارات إيرانية، العدد الأول، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، أيلول/ سبتمبر 2018).
5- مثنى علي المهداوي، العلاقات الإيرانية الأمريكية بعد الاتفاق النووي، مجلة العلوم السياسية، العدد (56)، (بغداد: كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، العراق، كانون الأول2018).
6- شيماء معروف فرحان، السياسة الأمريكية تجاه إيران في عهد ترامب، مجلة مدارات إيرانية، العدد (3)، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، آذار 2019).
7- عامر هاشم عواد، مستقبل الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران وتأثيراتها الإقليمية، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد (2)، (بغداد: مركز الدراسات الإقليمية، جامعة بغداد, 2016).
8- حسين مشتت، هيثم كريم صيوان، الادارة الأمريكية الجديدة ومستقبل الاتفاق النووي الإيراني بين مشهدي الالغاء وتشديد العقوبات الاقتصادية، بحث منشور في مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (60)، (بغداد: 2017).
9- علي طارق الزبيدي وآخرون، التقرير السياسي: التنمية في إيران بين المقاومة والممانعة، مجلة مدارات إيرانية، المجلد (2)، العدد (5)، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، أيلول/ سبتمبر 2019).
10- تقرير الحالة الإيرانية يوليو 2019، نافذتك على إيران من الداخل والخارج، (المعهد الدولي للدراسات الإيرانية)،
11- دريد شدهان محمود، غزوان جبار محمد، التحول في العلاقات العراقية –الإيرانية بعد العقوبات الأمريكية على طهران، مجلة مدارات إيرانية، المجلد الأول، العدد (2)، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، كانون الأول/ ديسمبر 2018).
12- فراس عباس هاشم، استراتيجية العقوبات الأمريكية تجاه إيران: المحددات ومجالات التأثير، مجلة مدارات إيرانية، المجلد (2)، العدد (7)، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، مارس 2020).
13- علي رضا نادر، علي ج. سكوتن، جيمس هوبلر، التحديات الإيرانية أمام خطة العمل المشتركة الشاملة، منظور تحليلي، رؤى الخبراء بشأن قضايا السياسات الانية، منشورات مؤسسة راند، 2017، متوفر على موقع الانترنت: www.rand.org
14- تشيس وينتر، أبرز نقاط الاتفاق النووي الإيراني، وكالة رويترز الإخبارية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت): https://www.dw.com/ar
15- ثورة مصدق، موقع انترنت متوفر على الرابطhttps://www.marefa.org :
16- صيف طويل في طهران.. تعرف على العقوبات الامريكية، أبو ظبي- سكاي نيوز عربية، 6 آب/ أغسطس 2018، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت): https://www.skynewsarabia.com/world/1170876
17- صالح حميد، بالأرقام كيف ستتضرر ايرا ن من الجولة الأولى من العقوبات، العربية. نت، 6/ أغسطس 2018، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت): http://eliasbejjaninews.com/archives/66578/%D8%A8% /
18- مجموعة البنك الدولي، إيران نظرة عامة، تاريخ الاطلاع والتوثيق 2023/4/26، متوفر على: https://www.albankaldawli.org/ar/country/iran/overview
19- أحمد شمس الدين ليلة، اقتصاد إيران والاتفاق النووي.. تقييم الأداء وسيناريوهات المستقبل وخيارات النظام، دراسة تحليلية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، متوفر على: https://rasanah-iiis.org
20- ندى علي، الاقتصاد الإيراني: بين انهيار العملة والعقوبات الخانقة، شبكة النبأ المعلوماتية، 24 شباط/ فبراير 2018، متوفر على: https://annabaa.org/arabic/economicreports/14333
21- فرهاد وفائي فرد، العلاقات التجارية بين العراق وإيران (المتطلبات والفرص)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، تاريخ النشر 2020/11/26، بتاريخ 2023/4/30، متوفر على: https://www.bayancenter.org/2020/11/6474/

22- محمد عبد الجواد، إيران لديها طرق بديلة لمواجهة العقوبات الأمريكية، موقع اقتصاديون، 2018/7/1، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت): https://burathanews.com/arabic/economic/334444
23- م. ك، إيران تلجأ إلى بيع النفط في البورصة هرباً من العقوبات، نون بريس، 29 تشرين الأول/ اكتوبر 2018، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت): https://www.noonpresse.com
24- فشل إيران في تسويق نفطها عبر البورصة المحلية، إيران اينترنشنال، 22 كانون الثاني/ يناير، 2019، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت): https://iranintl.com/ar
25- أحمد شمس الدين ليلة، اقتصاد إيران والاتفاق النووي.. تقييم الأداء وسيناريوهات المستقبل وخيارات النظام، دراسة تحليلية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت):
https://rasanah-iiis.org
26- صالح حميد، بالأرقام كيف ستتضرر ايرا ن من الجولة الأولى من العقوبات، العربية. نت، 6/ أغسطس 2018، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت): http://eliasbejjaninews.com/archives/66578/%D8%A8% /
27- مجموعة البنك الدولي، ، متوفر على:
https://www.albankaldawli.org/ar/country/iran/overview
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2020
https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?end=2020

List of sources:

1- Hussein Mazhar Khalaf, American foreign policy towards Iran after the events of September 11, 2001, Master's thesis, College of Political Science, University of Baghdad, 2007.
3- Amer Abbas, The Iranian Nuclear Program in Light of International Law, (Beirut: Zein Law Publications, 2012).
4- Tawfeeq, Saif Nussrat, Karrar Noori Hammed, and Jumana Khaldon Saadoun. "The role of US financial institutions in the international economic sanctions mechanism." Tikrit Journal For Political Science 4.26 (2022)
3- John Chipman, A Strategic Vision to Ensure Gulf Security, in the book Global Strategic Developments: A Forward-looking Vision, a group of researchers, (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2011).
4- Walid Kased Al-Zaidi, developments in the crisis between the United States and Iran during the era of Trump and possible options, Iranian Orbits Magazine, first issue, (Berlin: Arab Democratic Center, Germany, September 2018).
5- Muthanna Ali Al-Mahdawi, Iranian-American relations after the nuclear agreement, Journal of Political Science, Issue (56), (Baghdad: College of Political Science, University of Baghdad, Iraq, December 2018).
6- Shaima Marouf Farhan, American policy towards Iran during the era of Trump, Iranian Orbits Magazine, Issue (3), (Berlin: Arab Democratic Center, Germany, March 2019).
7- Amer Hashim Awad, The Future of the American Strategy towards Iran and its Regional Impacts, research published in the Journal of Legal and Political Sciences, Volume 5, Issue (2), (Baghdad: Center for Regional Studies, University of Baghdad, 2016).
8- Hussein Mushtat, Haitham Karim Siwan, the new American administration and the future of the Iranian nuclear agreement between the scenes of cancellation and tightening of economic sanctions, research published in Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, Issue (60), (Baghdad: 2017).

9- Ali Tariq Al-Zubaidi and others, Political Report: Development in Iran between Resistance and Resistance, Iranian Orbits Magazine, Volume (2), Issue (5), (Berlin: Arab Democratic Center, Germany, September 2019).
10- Iranian situation report, July 2019, your window to Iran from inside and outside, (International Institute for Iranian Studies),
11- Duraid Shadhan Mahmoud, Ghazwan Jabbar Muhammad, The Transformation in Iraqi-Iranian Relations After the American Sanctions on Tehran, Iranian Orbits Magazine, Volume One, Issue (2), (Berlin: Arab Democratic Center, Germany, December 2018).
12- Firas Abbas Hashem, US sanctions strategy towards Iran: Determinants and areas of influence, Iranian Orbits Magazine, Volume (2), Issue (7), (Berlin: Arab Democratic Center, Germany, March 2020).
13- Ali Reda Nader, Ali J. Schouten, James Hubler, Iranian Challenges to the Joint Comprehensive Plan of Action, An Analytical Perspective, Expert Insights on Current Policy Issues, RAND Corporation Publications, 2017, available at:
www.rand.org
14- Chase Winter, highlights of the Iranian nuclear agreement, Reuters News Agency, International Information Network (Internet):
https://www.dw.com/ar
15- Mosaddegh Revolution, website available at the link: https://www.marefa.org
16- A long summer in Tehran.. Learn about the American sanctions, Abu Dhabi - Sky News Arabia, August 6, 2018, International Information Network (Internet): https://www.skynewsarabia.com/world/1170876
17- Saleh Hamid, In numbers, how will Iran be harmed by the first round of sanctions, Al-Arabiya. Net, August 6, 2018, International Information Network (Internet): http://eliasbejjaninews.com/archives/66578/%D8%A8% /
18- World Bank Group, Iran Overview, date of access and documentation 4/26/2023, available at:
https://www.albankaldawli.org/ar/country/iran/overview
19- Ahmed Shams al-Din Laila, Iran's economy and the nuclear agreement... performance assessment, future scenarios, and regime options, analytical study, International Institute for Iranian Studies, available at: https://rasanah-iiis.org
20- Nada Ali, The Iranian Economy: Between the Collapse of the Currency and Stifling Sanctions, Al-Nabaa Information Network, February 24, 2018, available at: https://annabaa.org/arabic/economicreports/14333
21- Farhad Wafaei Fard, Trade Relations between Iraq and Iran (Requirements and Opportunities), Al-Bayan Center for Studies and Planning, publication date 11/26/2020, dated 4/30/2023, available at:
https://www.bayancenter.org/2020/11/6474/
22- Muhammad Abd al-Jawad, Iran has alternative ways to confront US sanctions, Iqtisoon website, 1/7/2018, International Information Network (Internet): https://burathanews.com/arabic/economic/334444
23- M. K, Iran resorts to selling oil on the stock exchange to escape sanctions, Noon Press, October 29, 2018, International Information Network (Internet): https://www.noonpresse.com
24- Iran's failure to market its oil through the local stock exchange, Iran International, January 22, 2019, International Information Network (Internet): https://iranintl.com/ar

25- Ahmed Shams al-Din Laila, Iran’s economy and the nuclear agreement... performance assessment, future scenarios, and regime options, analytical study, International Institute for Iranian Studies, International Information Network (Internet):
https://rasanah-iiis.org
26- Saleh Hamid, In numbers, how will Iran be harmed by the first round of sanctions, Al-Arabiya. Net, August 6, 2018, International Information Network (Internet): http://eliasbejjaninews.com/archives/66578/%D8%A8% /
27- The World Bank Group, available at:
https://www.albankaldawli.org/ar/country/iran/overview
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2020
https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?end=2020